مسوغات توجه القوى الآسيوية (الصين- اليابان- الهند) نحو التحالفات والشراكات والتكتلات الاقتصادية

أ.م.د عطارد عوض عبدالحميد *
الباحثة ساره صلاح هادي

*كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
sarasalah92.ss@gmail.com

ملخص :

في عالم اليوم هناك العديد من المسوغات التي أدت إلى توجه القوى الآسيوية نحو بناء شبكة من التحالفات والشراكات والتكتلات الاقتصادية المختلفة، ولعل أهم ما يميز هذه التحالفات والشراكات هو تنوعها وتعدد اسبابها، إذ نجد أن هناك أسباب مشتركة بين القوى دفعتها نحو الدخول في تحالفات وشراكات مشتركة مثل رفضها لنظام القطب الواحد، ورغبتها بالتخلص من الهيمنة النقدية للدولار على النظام النقدي العالمي، وهناك أسباب اخرى دفعت هذه القوى الى التحالف مع شركاء اخرين مثل تحالف الهند واليابان مع الولايات المتحدة الامريكية، وتحالف الصين مع روسيا، وبناء شبكة من العلاقات الدولية القائمة على مصالح مشتركة ومنافع متبادلة، لذا وضح هذا البحث أهم التحالفات والشراكات والتكتلات العالمية مع القوى الكبرى وكذلك الشراكات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية العابرة للقارات غير الاقليمية.

كلمات مفتاحية : الكلمات المفتاحية: التنافس، الجيو- اقتصاد، القوى الاسيوية

Justifications of Asian Powers' (China- Japan- India) Orientations towards Alliances and Economic Blocs

Attarid Awad AbdAlhamed
Sarah Salah.

ABSTRACT:

In today's world, there are many reasons that lead to the Asian powers to move toward building a network of alliances, partnerships, and various economic blocs. Perhaps the most important feature of these alliances and partnerships is their diversity and multiplicity of causes. It is found that there are common reasons among the powers that prompted them to enter into joint alliances and partnerships such as their rejection of the one-pole system and their desire to get rid of the monetary dominance of the dollar on the global monetary system. There are other reasons that prompted these forces to ally with other partners such as the alliance of India and Japan with the United States of America, and China's alliance with Russia, to build a network of international relations based on procurement interests and mutual benefits. Therefore, this research clarifies the most important alliances, partnerships, and global blocs with major powers, as well as regional partnerships and transcontinental economic blocs.

KEY WORDS: Competition, Geo-economic, Asian powers

المقدمة:

أن السمة الأساسية التي تتميز بها العلاقات الدولية على اختلاف المكان والزمان هي التنافس والصراع من أجل القوة وتعزيز المصالح، لذلك فأن كافة المظاهر التي تنشأ عن العلاقات الدولية يمكن اعتبارها علاقات قوة، فتوجهت القوى الآسيوية نحو سياسات التحالفات والتكتلات والشراكات الاقتصادية، فتكون العلاقات هنا قائمة على المواءمة ما بين توازن القوى والمصالح، وبين سعي القوى الآسيوية للبحث عن عناصر الفاعلية الدولية، فضلاً عن الحفاظ على مكانتها ومصالحها المشتركة، لذا سنوضح أهم الشراكات والتحالفات التي توجهت الصين نحوها، إذ عمدت الصين إلى رفع مستوى شراكاتها، ووسعت نطاق التبادلات العسكرية والمناورات المشتركة مع دول من بينها روسيا وباكستان وإيران، وتبقى تلك الشراكات بعيدة كل البعد عن

تحالفات الولايات المتحدة، في المقابل تستطيع (الشراكات الصينية) أن تشكل مع الزمن الأساس لشبكة تحالفات خاصة بالصين، إذا انتهى قادتها إلى الاقتناع بأن أداة كهذه ضرورية لأنها تتمتع بالقدرة على الردع من ناحية، وأيضاً نتيجة قيمتها العملانية من أجل التفوق في المنافسة على المدى الطويل مع الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية أخرى. وإن تطوراً كهذا من شأنه أن يمثل نقطة تحول حقيقية في عصر المنافسة بين الولايات المتحدة والصين ويمهد الطريق أمام عالم جديد مثير للقلق، يصبح فيه اندلاع صراع إقليمي وصراع قوى عظمى، أكثر إمكانية مما مضى، وكذلك نجد ان كل من الهند واليابان اخذت تبني نوعاً خاصاً من الشراكات والتحالفات التي تعزز من دورها ومكانتها في النظام الدولي.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان أهم الاسباب التي ادت الى توجه القوى الآسيوية نحو التحالفات والشراكات والتكتلات الأقتصادية وما ينتج عنها من منافع تعزز دور هذه القوى ومكانتها في النظام الدولي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في بيان أهم المسوغات لوجود هذه التحالفات والشراكات الدولية ومنها:

1- بيان الاسباب السياسية للتوجه نحو الشراكات والتحالفات الدولية.

2- بيان المحفزات الاقتصادية للتوجه نحو التكتلات الاقتصادية.

3- توضيح المسوغات الرئيسة لدفع القوى الآسيوية نحو بناء شبكة من التفاعل مع العالم الخارجي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن دخول القوى الاسيوية في تحالفات وشراكات وتكتلات مع دول أخرى سيعزز من دورها وتأثيرها ومكانتها في النسق الدولي ويعزز من التعاون والتنافس الايجابي بين هذه القوى.

منهجية البحث: تم الأعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لبيان أهم المسوغات وراء التوجه نحو التحالفات والشراكات والتكتلات الدولية.

المطلب الأول: التحالفات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية وروسيا)

هنالك العديد من المصالح التي تجمع الدول المتحالفة، والتي تنبع من سعيها نحو تحقيق الأهداف التي تكون متطابقة نوعاً ما، أضافة إلى وجود العديد من الدوافع التي تدفع بالعلاقات السياسية القائمة بين الدول إلى تبني سياسية التحالفات، والتي

تصب في النهاية في مصالحها، لذلك تتجه كلاً من (الصين واليابان والهند) نحو تبني خيارات التحالفات، فقد سلكت كلاً من الصين وروسيا اتجاهاً براغماتياً بعيداً عن الأيديولوجية القديمة، والذي يولي المصالح والتحالف بادرة ورغبة ثنائية للحد من الهيمنة الأمريكية، فتتجه الصين إلى تعزيز تحالفها مع روسيا، والذي يعد من أهم التحالفات في النظام السياسي الدولي، لأنه سيعكس نمطاً من التحالفات المهمة في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات النظام السياسي الدولي، وتعد الدولتان من أهم الدول التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على مكانة مهمة في النظام السياسي الدولي[1].

هنالك العديد من المصالح التي تجمع الدول المتحالفة، والتي تنبع من سعيها نحو تحقيق الأهداف التي تكون متطابقة نوعاً ما

وقد بدأ التقارب الصيني الروسي عام2001، بعد توقيع اتفاقية الصداقة، مما ساعد العلاقات بين الدولتين تأخذ منحى جديداً[2]، وهنالك العديد من الدوافع التي تعمل على تعزيز إقامة حلف استراتيجي بين الصين وروسيا ومنها[3]:

1- أن كلا الطرفين يعارضان السياسية الأمريكية، ويرفضان هيمنة قوة واحدة على النظام السياسي.

2- تخوف الصين من توسع حلف الناتو خارج القارة الأوروبية، فضلاً عن رغبة روسيا في اقامة توازن استراتيجي مع السياسة الأمريكية الراغبة إلى توسع حلف الناتو.

بدأ التقارب الصيني الروسي عام2001، بعد توقيع اتفاقية الصداقة، مما ساعد العلاقات بين الدولتين تأخذ منحى جديداً

3- تجديد الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والـذي يمنحها هامشاً أكبر للحركة بشكل أوسع من اتفاقياتها السابقة.

4- إدراك الطرفين لوجود تهديدات إقليمية متمثلة بظهور دول إسلامية غير مستقرة في آسيا الوسطى، والذي يشكل تهديداً لوحدة اقاليم الصين.

5- حاجة الصين إلى تكنولوجيا الأسلحة المتطورة التي تمتلكها روسيا.

(1) صفاء حسين علي، النظام السياسي في ظل التحالفات الدولية التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد10، العراق، العدد(36)، 2021، ص149.

(2) كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي فيي منطقة شرق اسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(23)، 2004، ص41.

(3) محمد صالح ربيع، مهيمن عبدالحليم، القوى الإقليمية والدولية وتأثيراتها في السياسة الصينية: رؤيـة جيوبولوتيكية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(59)، 2019، ص5.

6- تنامي المصالح الاقتصادية بين الطرفين.

ومن الأسباب الأخرى الداعية إلى تعزيز التحالف بين الطرفين، هي رغبة كلاً منهم بالتخلص من هيمنة الدولار على التجارة الدولية، ورغبة الصين تدعيم مكانة (اليوان) كعملة احتياطية تحقق الاستقلال المالي للصين، ومنذ عام 2018 خفض مصرف روسيا من حصة الدولار في احتياطات النقد الأجنبي لروسيا من بعد شراء الذهب واليورو واليوان، فضلاً عن سحب روسيا الكثير من احتياطاتها من سندات الخزانة الأمريكية، وفي عام 2021 وبعد فرض الرئيس الأمريكي (جو بايدن) عقوبات جديدة على روسيا أعلنت ازالتها أصولها المقيمة بالدولار بالكامل من «صندوق الثروة الوطني» وهو صندوق ثروة سيادي روسي رئيس والبالغة (186) مليار دولار، وابرم الطرفان اتفاقية في عام 2021 تزيد من استخدام عملاتهم الوطنية في التجارة عبر الحدود إلى (50%)[4].

أما اليابان، فقد توجهت نحو تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعد «معاهدة التعاون والامن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية» المقوم الأساس للتحالف الياباني- الأمريكي والتي تم التوقيع عليها في عام 1951، ودخلت حيز التنفيذ في 19 حزيران عام 1960، جاء هذا التحالف لتحقيق التوازن مع التوسع الصيني، فضلاً عن عودة روسيا الاتحادية كقوة في النظام السياسي الدولي[5].

تعد «معاهدة التعاون والامن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية» المقوم الأساس للتحالف الياباني- الأمريكي والتي تم التوقيع عليها في عام 1951

وتجدر الإشارة إلى أن النسخة الحالية لاتفاقية التحالف بين البلدين تم نشرها في نيسان 2015، حرص الطرفان في بنودها على تحديد الخطوط الرئيسة لشراكتهما التي تحولت من شراكة إقليمية إلى شراكة عالمية، بحيث لم يعد الأمر يتعلق فقط بحماية اليابان، ولكن أيضاً بأسهام اليابان في حماية الولايات المتحدة الأمريكية والدفاع عن مصالحها، وذلك يفسح المجال واسعاً لليابان للخروج من عزلتها ويسمح لها بإمكانية نقل قواتها

(4) زنيكان زو لي وميهيلا بابا، المحور المناهض للدولار خطط روسيا والصين لتجنب القوة الاقتصادية الامريكية، ترجمة: عمار كريم، مركز الرافدين للحوار، العراق، العدد(4)، 2022، ص4-5.

(5) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2013، ص153.

العسكرية خارج محيطها الجغرافي في شرق أسيا، وهي المسألة التي ركز عليها الرئيس الأمريكي الأسبق «باراك أوباما» عندما قال في 2015، (إن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ليسا فقط حليفين ولكنهما أيضاً يعدان شريكين كاملين)[6].

يعد التحالف الياباني- الأمريكي من أقوى التحالفات الأمنية الموجودة في المنطقة، إذ تجد الصين أنها المستهدف من هذا التحالف، الا أن كلاً من اليابان والولايات المتحدة لا يشيرون اليها بوضوح، مدركين بأنه مثل هذه التصريحات قد تثير من أستياء الصين وتولد نتائج عكسية[7].

وفيما يخص الهند، فهي تميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية، مما شكل مخاوف متزايدة للصين وروسيا، ويتضح هذا الميل في عدد من التطورات منها «الحوار الرباعي» أو ما يسمى بـتحالف «كواد»، حيث اجتمعت أربع دول وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الهند، وأستراليا)، عام 2017 في العاصمة الفلبينية مانيلا، بهدف تعزيز التحالف الذي أطلق لمواجهة توسع نفوذ الصين في أسيا والمحيط الهادئ، تعود جذور هذا التحالف إلى عام 2004، حيث اجتمعت هذه الدول للمرة الأولى لتوحيد عمليات الإغاثة بعدما ضرب زلزال إندونيسيا، وتبعه تسونامي على طول الساحل الشرقي للهند، ما أسفر عن مقتل نحو 230)) ألف شخص، ألا أن التجمع قد انهى انشطته قبل الاوان في عام 2008، واستؤنفت الاجتماعات مرة أخرى في عام 2017 [8]، عندما طرحت الولايات المتحدة الأمريكية احياء «الحوار الرباعي» مرة أخرى بسبب نجاح الصين في تعزيز نفوذها الإقليمي وتوسعها في المنطقة، حيث أن القاسم المشترك بين الدول الأربعة أن لديها خلافات من الصين في قضايا مختلفة، وترى في هذا التحالف وسيلة لاحتواء النفوذ الصيني[9].

التحالف الياباني- الأمريكي من أقوى التحالفات الأمنية الموجودة في المنطقة، إذ تجد الصين أنها المستهدف من هذا التحالف، الا أن كلاً من اليابان والولايات المتحدة لا يشيرون اليها بوضوح، مدركين بأنه مثل هذه التصريحات قد تثير من أستياء الصين وتولد نتائج عكسية

(6) الحسين الـــزاوي، افاق التحالف الأمريكي الياباني، صحيفة الخليج، العدد(14801)، الشارقة، 2021/8/27.

(7) شهد ولـيـد، العلاقات الامريكية- الصينية (التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية)، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص294.

(8) Enrico D'Ambrogio, The Quad: An Emerging Multilateral Security Framework of Democracies in The Indo-Pacific Region, European Parliamentary Research Service, Brussels, 2021, P.1.

(9) محمد سنان، الحوار الرباعي: الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، السعودية، الـعـدد(24)، 2017، ص86.

ناقشت الدول الأربعة المشتركة في هذا التحالف أمور عدة منها، تعزيز الامن البحري، التكنولوجيا السيبرانية، البنية التحتية، مكافحة الإرهاب، المساعدات الإنسانية والاستغاثة من الكوارث ومجالات أخرى[10].

عقد في اذار2021 أول بيان مشترك على الاطلاق للقادة، وفي ايلول التقى القادة الأربعة شخصياً واصدروا بياناً موسعاً حدد أربعة مجالات مهمة للتعاون وهي(انتاج اللقاح وتوزيعه، التخفيف من اثار تغيير المناخ وتنمية الطاقة النظيفة، تعزيز الشفافية والحوكمة عالية المستوى في مجال التقنيات الحرجة والناشئة، تطوير شراكة البنية التحتية الإقليمية)، فمنذ استلام (بايدن) للحكم ركز الرباعي على مجالات خارج الامن، إلا ان المخاوف من النفوذ الصيني واصرارها العسكري تكمن وراء دوافع أطار عمل التحالف[11].

على الرغم من أحياء التحالف الرباعي من جديد، لكن هنالك العديد من التحديات التي تقف أمام تطويره، والتي كان أهمها رفض الهند انضمام استراليا إلى تدريبات «مالابار» العسكرية، ويعود الموقف الهندي إلى رفض الحكومة الاسترالية عام 2017 اصدار تأشيرات عمل مؤقتة للهنود للعمل لديها، فضلاً عن أن الدول الأربع لديها العديد من الاتفاقيات الثنائية وثلاثية للتعاون تلجأ اليها عند الحاجة[12].

تُعد الهند الدولة الوحيدة التي لم تدين التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وتواصل تقديم الدعم المادي لروسيا، مما سيخلق مصدر احتكاك جديد بين الرباعي

كما تُعد الهند الدولة الوحيدة التي لم تدين التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وتواصل تقديم الدعم المادي لروسيا، مما سيخلق مصدر احتكاك جديد بين الرباعي، وترى كلاً من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان التحالف الرباعي أداة لاستمالة الهند التي كانت تقليدياً تتميز بوضعها كقوة غير منحازة في معارك القوى الكبرى، إلا أن النزاع الدامي الذي تفجر في 2020 على حدودها مع الصين في منطقة الهيملايا أسهم في تغيير ذلك [13].

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الآسيوية والدولية

(10) Enrico D'Ambrogio, The Quad: An Emerging Multilateral Security Framework of Democracies inThe Indo-Pacific Region, Op. Cit, P.2.

(11) The Quad: Security Cooperation Among the United States Japan India and Australia, Congressional Research Service, Washington, 2022, P.1.

(12) محمد سنان، الحوار الرباعي: الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا، مصدر سبق ذكره، ص88.

(13) تحالف كواد يطمح بحضور بايدن إلى توحيد الصفوف لمواجهة بكين، صحيفة العرب، العدد12422، 2022/5/21.

أن التكتلات الاقتصادية لا تعد ظاهرة حديثة، بل تعود إلى بداية القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن موضوع تنامي وسرعة التوجه إلى التكتلات وانشائها إو الدخول فيها هو ما يعتبر الجديد في الموضوع، حيث تنامت هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين، مما جعلها سمة أساس من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أولاً: التكتلات الاقتصادية الآسيوية (الأسيان، الابيك)

تُعد آسيا احـــدى الساحات المهمة في العالم الـتي مـن المنتظـر أن تشـكل تكتلاً يضاهي التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي والنافتا، خاصة مع تنامي قوة كلاً من الصين واليابان والهند في المنطقة، ويمكـــن تمييز محورين للتكتلات الاقتصادية في أسيا وهي:

1- رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان-ASEAN)

(الأسيان-ASEAN): هي تكتل اقتصادي تضم 10 دول في جنوب شرق أسيا هي (تايلاند، فيتنام، اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، ميانمار، كامبوديا، بروناي، لاوس)، تأسست في 1967 في العاصمة التايلاندية بانكوك، مؤسسي أسيان هم تايلاند، وإندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وسنغافورة، كان الهدف ان يشكل حلفاً سياسياً مضاداً للشيوعية، لكن القلق المشترك الذي ساد دول المجموعة نتيجة الاضرار التي لحقت بهم جراء الإجراءات الحمائية المتبعة من الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول جعلها تركز على التعاون الاقتصادي فيما بينهم[14].

(الأسيان-ASEAN): هي تكتل اقتصادي تضم 10 دول في جنوب شرق أسيا هي (تايلاند، فيتنام، اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، ميانمار، كامبوديا، بروناي، لاوس)، تأسست في 1967 في العاصمة التايلاندية بانكوك

يعد تكتل دول جنوب شرق آسيا (الأسيان-ASEAN) أحد أهم التكتلات الآسيوية الإقليمية، والتي تهدف إلى تحقيق تكامل بما يتناسب مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، وعملت هذه الدول على توحيد سياسات التصنيع، وتحرير التجارة، حماية الصناعات

(14) مصطفى العبدالله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، 2014، ص52.

الناشئة[15].

يعد الأسيان من أكثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية ديناميكية، وذلك لان اقتصادات الدول المكونة له تُعد اقتصادات صاعدة وناهضة، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي لدول التكتل ما يعادل (3.452) تريليون، بعد أن كان (2.582) تريليون عام 2014[16]، وأن هذا النمو سيوظف المزيد من مجالات التعاون في العلاقات الاقتصادية مع دول التكتل، خاصة وأن هذه المنطقة تشكل محوراً مهماً في تنافس القوى الآسيوية الثلاث، حيث أبرمت الصين اتفاقية في اطار التعاون الاقتصادي بين الصين والاسيان عام 2002، والتي هدفت إلى انشاء اتفاقية تجارة حرة تغطي كلاً من تايلاند، اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، بروناي وفي عام 2015 شملت جميع أعضاء التكتل[17].

يعد الأسيان من أكثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية ديناميكية، وذلك لان اقتصادات الدول المكونة له تُعد اقتصادات صاعدة وناهضة، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة

وقد أسهمت الصين في دعم هذا التكتل ومنحها القروض إلى هذه الدول فقد عرضت الصين (440) مليون دولار للتعاون البحري، و(7.35) مليون دولار للتعاون في مجال الوقاية من الكوارث، وأستثمرت الصين أكثر من (250) مليار دولار في مشاريع موجهة لمبادرة طريق الحرير مع دول التكتل[18]، وتميل علاقة الصين مع الأسيان إلى مستوين: التفاعلات مع البلدان المتقدمة مثل سنغافورة وماليزيا، وروابطها مع البلدان الأقل نمواً مثل لاووس، ميانمار، فيتنام، وكمبوديا[19].

أما اليابان فهي تواصل تعاونها الإيجابي مع دول التكتل، وترى أن هذا التكتل يسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار والسلام في أنحاء جنوب شرق أسيا، وركزت اليابان على المصالح الاقتصادية المتبادلة مع دول التكتل، والأعتماد على الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة اليابانية، فمنذ عام 2003 بدأت اليابان بتعزيز التعاون مع دول التكتل في العديد من المجالات، خاصة وأن اليابان تبحث عن دور

(15) خالقي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق اسيا(الأسيان) «نموذج الدول النامية الإقليمية المفتوحة»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد5، الجزائر، العدد(6)، 2009، ص82.

(16) بيانات صادرة عن البنك الدولي، متوفرة على الرابط الاتي: https://data.worldbank.org/country/، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2022/7/30.

(17) Joseph Y. Cheng, China-ASEANA Economic Co-operation and The Role of Provinces, Journal of Contemporary Asia, Purdue University, Vol.43, India, N.2, 2013, P.322.

(18) Xue Gong, The Belt & Road Initiative and China's influence in Southeast Asia, S. Rajaratnam School of International Studies (RSIS), Nanyang Technological University, Vol.32. Singapore, N.4, 2018, P.8.

(19) Joseph Y. Cheng, China-ASEANA Economic Co-operation and The Role of Provinces, Op. Cit, P.323.

اكبر في المنطقة يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية [20].

أصبحت الهند شريكاً في الحوار القطاعي لرابطة الأسيان عام 1992، وشريكاً كاملاً في الحوار عام 1995، وقد عقدت اول قمة بين الهند والأسيان في عام 2002، وفي عام2003 وقعت الهند على اتفاقية اطارية للتعاون التجاري والاقتصادي مع الأسيان، وكانت الهند تتطلع نحو اتفاقية التجارة الحرة مع الأسيان والتي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ عام 2011، إلا أن تطلعات الهند نحو الشرق، وبسبب نشاط الصين المتعدد الأطراف تم عرقلة الاتفاقية[21].

وتعد الأسيان مساحة مثالية للهند للتوسع خلال المرحلة المقبلة، فتسعى الهند لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الاسيان، ونظراً لغياب العداوات التاريخية بين الطرفين فيعد الأمر ميسوراً، مضافاً لها رغبة دول التكتل بضمان أستمرار نموهم الاقتصادي وتعزيز تعاونهم مع دولة ذات اقتصاد ضخم كالهند، ورغبتهم بوجود قوة في المنطقة تضمن أحداث توازن استراتيجي في وجه الصين[22].

أصبحت الهند شريكاً في الحوار القطاعي لرابطة الأسيان عام 1992، وشريكاً كاملاً في الحوار عام 1995، وقد عقدت اول قمة بين الهند والأسيان في عام 2002

أن مصلحة القوى الآسيوية من تعزيز العلاقات والمصالح مع الأسيان يعود إلى عدة دوافع، فبالنسبة للصين تشكل منطقة جنوب شرق أسيا الموقع الأساس لتحقيق طموحاتها للهيمنة على أسيا، أما مصلحة اليابان تكمن في دفن مخاوف الماضي والذي يعقد محاولة اليابان من قيادة أسيا، أما الهند فمصلحتها تكمن في استعادة الروابط الاقتصادية والثقافية مع دول جنوب شرق أسيا، فضلاً عن عدم السماح للصين بأقصاء الهند من لعب دور في شرق أسيا[23].

2- منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادي (الابيك-APEC)

يُعد (الابيك-APEC) أول هيئة إقليمية تعتمد مبادئ (الإقليمية المفتوحة)، حيث يضم ثلاثة تجمعات إقليمية وهي (الأسيان) (النافتا) و(منظمة التجارة الحرة الاسترالية- النيوزلندية)، يعود ظهور المنتدى

(20) Rizal Sukma and Yoshihide Soeya, Beyond 2015 ASEAN-Japan Strategic Partnership for Democracy Peace and Prosperity in Southeast Asia, Japan Center for International Exchange, Tokyo, 2013, P.17.

(21) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في اسيا توازنات بلا تحالفات، مصدر سبق ذكره، ص318.

(22) محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، مصدر سبق ذكره، ص9.

(23) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص319.

إلى عام 1992 كرد فعل على اعلان أوروبا الموحدة، معايير الانضمام إلى المنتدى تمثلت بـــ (أن يكون للطرف الراغب بالانضمام ساحل على المحيط الهادي، أن يكون للطرف الراغب بالانضمام علاقات وثيقة مع الأعضاء، ويقبل تحرير التجارة)، وهو ما جعل كلاً من الولايات المتحدة والصين وروسيا تنتمي لهذا المنتدى والذي يعد الأكثر تنوعاً والأكثر أهمية[24].

كانت هنالك العديد من الدوافع لأنشاء هذا التكتل أهمها هو إيجاد منظومة إقليمية لها ثقل موازن لاحتمال ظهور أي منظومة اقتصادية اقصائية في المنطقة، والنهوض بالدينامية الاقتصادية لهذه المنطقة، فضلاً عن تعزيز النظام التجاري المتعدد بين الدول الأعضاء، وفيما يخص دوافع الصين للانضمام لهذا التكتل هو رغبتها على إضفاء الشرعية لتوسعها في أسيا الباسيفيك، وتهدئة علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إما اليابان فكان الدافع من انضمامها لهذا التكتل هو رغبتها بأن يكون لها دور قوي وقيادي في أسيا، ونقل تكنولوجيتها واستثماراتها إلى الدول الآسيوية الأخرى[25].

(24) صادق امين ومحمد بلعيشة، التكامل الاقتصادي العابر للقارات في ظل الإقليمية المفتوحة نموذج منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا والمحيط الهادي، مجلة قضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد(9)، برلين، 2021، ص94.

دوافع الصين للانضمام لهذا التكتل هو رغبتها على إضفاء الشرعية لتوسعها في أسيا الباسيفيك، وتهدئة علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيا: التكتلات الاقتصادية العابرة للقارات غير إقليمية (البريكس، وشنغهاي).

من أهم التكتلات الاقتصادية الآسيوية العابرة للقارات هي:

1- مجموعة البريكس-BRICS

توصف مجموعة البريكس بأنها تكتل عابر للقارات يجمع عدد من الدول الاقتصادية المتقدمة (الصين، الهند، البرازيل، روسيا، وجنوب افريقيا)، ويعتبر قوة اقتصادية ذات تأثير فعال في الاقتصاد العالمي، تعمل دول البريكس بشكل موحد في القضايا الاقتصادية العالمية والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية والاستراتيجية والدبلوماسية، وذلك من أجل تعزيز مكانتها كتكتل اقتصادي في النظام الاقتصادي والمالي[26]، ويسعى التكتل إلى أحداث تغييرات هيكلية في النظام

(25) صـــادق امين ومحمد بلعيشة، التكامل الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص98.

(26) Harsh V. Pant, The Brics Fallacy, The Washington Quarterly Magazine, Center Of Strategic And International Studies, Vol.36, Washington, N.3, 2013, P.93.

الدولي وأعادة صياغته، والتخلص من الهيمنة الأمريكية، والتركيز على ضرورة عدم استخدام القوة في النظام الدولي، فضلاً عن أدماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة[27]، وإيجاد واقع جديد في النظام الدولي يعمل على تغيير موازين القوى، فضلاً عن أن دول التكتل تسعى إلى تحقيق مكانة اقتصادية بارزة وفعالة، والوصول إلى دور اكبر في القضايا الدولية[28]، وأن المقومات الجغرافية والديمغرافية التي تتمتع بها دول التكتل، جعلها فاعلاً قوياً في العلاقات الدولية، فضلاً عن كون دول التكتل تعد من أقوى الاقتصادات الناشئة، هذا ما جعلها تتزعم القوى الإقليمية والدولية المواجهة للولايات المتحدة الأمريكية[29].

توصف مجموعة البريكس بأنها تكتل عابر للقارات يجمع عدد من الدول الاقتصادية المتقدمة (الصين، الهند، البرازيل، روسيا، وجنوب افريقيا)، ويعتبر قوة اقتصادية ذات تأثير فعال في الاقتصاد العالمي

تمثل دول البريكس مزيجاً من حضارات مختلفة، لا تنتمي إلى الحضارة الغربية، حيث الحضارة الهندوسية في الهند، والحضارة السلافية الأرثوذكسية في روسيا، والبوذية في الصين، واللاتينية في البرازيل، والحضارة الافريقية في جنوب افريقيا، والرابط السياسي المؤكد الذي يربط دول التكتل، والذي على أساسه تم أنشاء التكتل، وهو رفض الهيمنة الأحادية النظام الدولي[30].

حرصت دول التكتل على إظهار مواقفهم الموحدة بشأن العديد من القضايا الدولية، فقد استخدمت كلاً من روسيا والصين حق النقد الفيتو في المحافل الدولية خاصة (مجلس الامن والجمعية العمومية)، للعمل دون تمرير أي قرار يتعارض مع مصالح التكتل، فاستخدمت الفيتو لأكثر من مرة فيما يخص الازمة السورية، وذلك لما تمثله سوريا من أهمية لدول التكتل، ومن هنا بدأت ظاهرة جديدة وهي معارضة مشاريع الهيمنة الأمريكية، وهو ما يدل على بداية التغيير في بنية النظام الدولي، والانتقال إلى نظام دولي جديد، وأيضا أكدت دول تكتل البريكس على ضرورة أصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي، وذلك لتحسين تمثيل مصالح وأصوات الاقتصاديات الصاعدة، فضلاً عن امتناع دول البريكس عن

(27) ماهر إبراهيم القصير، تكتل بريكس (نشأته، أقتصادياته، أهدافه)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص12.

(28) مصطفى يوسف كافي واحمد يوسف دودين، التكتلات الاقتصادية الدولية، ط1، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص172.

(29) باسكال ريغو، البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)، القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: طوني سعادة، سلسة كتب مترجمة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ص171.

(30) نوار جليل هاشم، أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الامريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2020، ص62.

التصويت لقرار مجلس الامن فيما يخص بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا[31].

أما بالنسبة لموقف مجموعة البريكس من الأزمة الأيرانية فقد وحدت موقفها ضد السياسات الغربية، وحذرت دول التكتل من قيام (إسرائيل) بعمل عسكري لإنهاء النزاع حول البرنامج النووي الإيراني، وأوضح التكتل بأنه يؤيد حق أيران في أمتلاك الأستخدامات الأمنية للطاقة النووية بالنسيق مع الالتزامات الدولية، ودعم الحوار بين أيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفق أحكام وقرارات مجلس الامن[32].

بدأت ظاهرة جديدة وهي معارضة مشاريع الهيمنة الأمريكية، وهو ما يدل على بداية التغيير في بنية النظام الدولي، والانتقال إلى نظام دولي جديد، وأيضا أكدت دول تكتل البريكس على ضرورة أصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي

وترى الصين بأن دول التكتل ستمارس تأثيراً واسعاً في تشكيل كيان عالمي متعدد الأقطاب، وتغيير الخرائط الاقتصادية والسياسية العالمية، وكما تدعو إلى التنسيق أكثر ما بين دول التكتل في الشؤون الإقليمية الدولية وذلك لتحقيق العدالة والتعاون بين الدول، وإقامة انموذج جديد للعلاقات الدولية بين الدول في عصر العولمة[33].

أما الهند فترى أن باستطاعتها من خلال التكتل أن تعزز من مكانتها كلاعب رئيس في التفاعل بين القوى الخارجية المؤثرة في النظام الدولي، وعلى الرغم من الاختلاف بين دول التكتل من حيث امكانياتها الاقتصادية، موقعها الجغرافي، أنظمتها السياسية، وثقافاتها، إلا أنهم يسعون جاهدين لأحداث توازن في الاقتصاد الدولي، وتطوير اقتصاداتها وحمايتها من الازمات، مما يؤدي إلى إيجاد مراكز نفوذ بعيدة عن الهيمنة الأمريكية[34]، حيث تبدو دول البريكس كمعجزة اقتصادية في القرن الحادي والعشرين، نسبة إلى حجم الدول المكونة للتكتل وتنوع قوتها، مما يشير إلى صعود قوة اقتصادية جديدة على الساحة الدولية راغبة لتأسيس حقبة جديدة من تعددية الأقوياء.

(31) خالد المصري ومناف محمد علوش، دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي «البريكس» انموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد38، اللاذقية، العدد(3)، 2016، ص455.

(32) ليلى عاشور وسالي موفق، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس(BRICS) انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العددان(46-45)، 2016، ص41.

(33) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل بريكس، مصدر سبق ذكره، ص254.

(34) بوحادة ساره وبلحميتي امل، دور الهند في مجموعة البريكس كقوة صاعدة في النظام الدولي، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الهند القوة الدولية الصاعدة الابعاد والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص30.

2- منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)

أن انشاء منظمة شنغهاي للتعاون تعد فكرة صينية بإمتياز، وتعد كلاً من الصين وروسيا بمثابة نواة المنظمة، وأكد الميثاق التأسيسي للمنظمة على العديد من المبادئ منها، تعزيز علاقة حسن الجوار بين الدول الأعضاء، رفض استخدام القوة، تطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية بين الأعضاء[35].

أكتسبت المنظمة استقلاليتها بالرغم من عدم توازن القوى بين أعضائها من ناحية القوة، وتمتع كلاً من روسيا والصين بنفوذ يطغي على باقي الدول الاعضاء[36].

قدمت شنغهاي نفسها على أنها منظمة أو تكتلاً لا تحالفاً عسكرياً، تركز على تعزيز الاستقرار بين الدول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب والتطرف، وتعزيز التعاون الاقتصادي والشراكات في مجال الثقافة، الطاقة، والتعليم بين الدول الأعضاء، واستطاعت المنظمة أن تضع لنفسها قانوناً محدداً، فتم صياغة ميثاق شنغهاي للتعاون والذي يشرح أهداف المنظمة وهيكلها ومبادئها، وأن المنظمة استطاعت أن تثبت قدرتها في ضم أعضاء جدد ذو قدرات اقتصادية عالية، وتضم المنظمة أربع قوى نووية، وتمكنت المنظمة من تجنب الخلافات السياسية والتاريخية بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون بينهم بعد طرحها لمبادرة الحزام والطريق في اجتماعها لعام 2021 [37].

وتمتلك المنظمة أمكانيات ضخمة من الممكن استثمارها لكي تتمكن من أداء دور فاعل في التوازنات العالمية[38]، فضلاً عن تمتعها بمقومات كثيرة فهي تشكل امتداداً جغرافياً من دون أي فواصل، فضلاً عن القوة العسكرية التي تتمتع بها كلاً من روسيا والصين، والقوة الاقتصادية التي تمتلكها، والذي سيمكنها من أن تكون قوة دولية مستقبلاً[39]،

كما أن كلاً من الصين وروسيا تؤديان دوراً محورياً في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في أسيا الوسطى، والتصدي لما يسمى بـــ(مثلث القلق الأمني)، والمتمثل بـــ(التطرف الديني والعرقي،

(35) سمير حمياز، التعاون الـروســي- الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي انـمـوذجـاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة بومرداس، المجلد9، الجزائر، العدد(2)، 2020، ص160.

(36) جمال مظلوم، التعاون الصيني الـروســي فـي أطـار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد(146)، 2006، ص62.

(37) شريفة فاضل بلاط، تجمع شنغهاي: قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي، مجلة افاق اسيوية، جامعة بورسعيد، مصر، العدد(8)، 2021، ص40.

(38) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الـبـاردة، ط1، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص414.

(39) فهد مزبان خزار، الاهيمية الجيوبولتيكة لمنظمة شنغهاي واثرها في السياسة الدولية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة اداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، الـعـدد(65)، 2013، ص222.

الانفصال، الإرهـاب)، خاصة في أقليم (كسينجيانج) بالنسبة الصين و(الشيشان) بالنسبة لروسيا، وأحتواء التهديدات الناجمة عن المشكلات والأزمات الهيكلية لدول أسيا الوسطى الحديثة الاستقلال، ومواجهة الجريمة، تجارة المخدرات، أمن الطاقة، أمن الحدود، فضلاً عن الصراعات العرقية التي عصفت بالمنطقة والتي باتت تقوض من أمنها الإقليمي[40].

أن كلاً من الصين وروسيا تؤديان دوراً محورياً في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في أسيا الوسطى، والتصدي لما يسمى بـ(مثلث القلق الأمني)، والمتمثل بـ(التطرف الديني والعرقي، الانفصال، الإرهاب)

وتختلف مصالح الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى والهند من انشاء المنظمة، فالصين تجدها بأنها مجالاً لتأمين الطاقة وتعزيز تقدمها الاقتصادي، وروسيا تجدها بأنها أداة لتحقيق أغراض استراتيجية وجيوسياسية بعيدة المدى، أما دول آسيا الوسطى تعد المنظمة ملجأ يحميها من المد الإسلامي، وتأمين تعاملٍ متوازنٍ مع أوروبا والولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، في حين الهند تنظر إلى المنظمة بكونها أداة ثانوية لإدارة شؤونها مع دول آسيا الوسطى[41]، وأنها تتفق في سعيها لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب، يضمن لها مجالاً أوسع من المناورة وحرية العمل في الساحة الدولية، ورفض المساعي الهادفة إلى تنميط العالم وفق النموذج الأمريكي، حيث انتقلت المنظمة من وضع التنظيم الأمني الإقليمي المحدود، إلى التنظيم الدولي الهادف إلى مراجعة التوزيع العالمي للقوة والسلطة، وموازنة وكبح الهيمنة الأمريكية على المستوى الإقليمي والدولي[42].

وفي عام 2020 اتخذت الدول الأعضاء في المنظمة قراراً باعتماد العملات المحلية والوطنية في الاستثمار والتبادل التجاري بدلاً من الدولار، مما ينهي عقوداً طويلة من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في التجارة والتعاملات النفطية والذهب[43].

المطلب الثالث: الشراكات الاقتصادية (الثنائية والمتعددة)

أن المتغيرات التي شهدها النظام الدولي في العقد الأخير من

(40) سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني، مصدر سبق ذكره، ص161.

(41) عبد الحق دحمان، التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد(92)، 2015، ص97.

(42) سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص168.

(43) شريفة فاضل بلاط ، تجمع شنغهاي، مصدر سبق ذكره، ص39.

القرن العشرين وتوسع مجالات التنافس بين الدول، دعت إلى ظهور الشراكات كآلية للتعاون وتحقيق المصالح والتوسع الخارجي، فضلاً عن محاولة الدول للبقاء في نظام دولي يتسم بالهيمنة، هذا ما جعل الدول تلجأ إلى استراتيجية الشراكات، ليس في بعدها الاقتصادي فقط، وأنما في بعدها السياسي والأمني، إلا أن الشراكات الاقتصادية ظلت تتصدر استراتيجيات الدول، لاسيما بعد أن أمسى الاقتصاد يعكس الجانب الأمني، ويقوض الجانب العسكري.

وتعد الشراكات الاقتصادية ضمن أطار التعاون الواسع في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتنشأ نتيجة لقيام تبادل السلع والخدمات، أنتقال عناصر الإنتاج بين الدول والوحدات الاقتصادية العاملة فيها، سواء كانت أفراد، مؤسسات أو حكومات[44]، وعلى الرغم من التوترات التي شهدها النظام الدولي خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، إلا أن الطبيعة الاقتصادية للمعطيات التي قامت عليها الشراكات قد شكلت صمام أمان لحمايتها، وهو ما أكدت عليه الدول التي تبنت الشراكات في استراتيجيتها المعلنة[45].

(44) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، ط1، دار الفكر، دمشق، 2008، ص13.

(45) رنا مولود شاكر، العلاقات الامريكية التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(12)، 2018، ص162.

أتجهت القوى الآسيوية الثلاث إلى الدخول في شراكات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو القوى المضادة لها، وقد تكون هذه الشراكات إقليمية أو دولية، وضمن علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف

وقد أتجهت القوى الآسيوية الثلاث إلى الدخول في شراكات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو القوى المضادة لها، وقد تكون هذه الشراكات إقليمية أو دولية، وضمن علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

1- الشراكات الاقتصادية الثنائية

تعد الشراكات الثنائية الأكثر تفضيلاً وانتشاراً على مستوى الدول، خاصة فيما يتعلق بالشراكات الاقتصادية والتجارية، ويعود سبب تفضيلها لكونها تعد الاسهل تنظيماً، ولعل أهم الشراكات الثنائية للقوى الآسيوية ما يأتي:

أ- الشراكة الصينية- الروسية: تعد الشراكة الاستراتيجية الصينية- الروسية أهم ما توصل اليه الطرفان في مرحلة القطبية الأحادية، والتي سارت بشكل تصاعدي منذ الإعلان عنها عام 1996، حيث مكنت

هذه الشراكة الطرفين أن يصبحا قوة إقليمية منافسة ورادعة، قادرة على أعادة التوازن الاستراتيجي بقدرات الصين الاقتصادية وعدد سكانها الكبير، وقدرات روسيا العسكرية والطاقوية، وفي ظل رفض الطرفين هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية[46].

وتُعد روسيا شريكاً مهماً للصين وذلك لأسباب عدة: أن روسيا تتمتع بحرية أكبر في تقرير سياستها الاقتصادية، خاصة سياسة انتاج وتصدير النفط، كونها ليست عضواً في منظمة «الأوبـك»، توجه السياسة الروسية نحو أسيا بشكل كبير منذ أستلام بوتين للحكم عام 2000، وأن التعاون الاقتصادي بين الطرفين اظهر أن روسيا عنصراً مهماً يمكن الاعتماد عليه لأمن الطاقة الصينية[47]، تصاعدت الشراكة الصينية- الروسية في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرون في مجالات عدة منها التجارة، الطاقة، مشاريع البنية التحتية، التكنولوجيا، والقطارات السريعة، وهو ما حول خطاب الشراكة الصينية – الروسية إلى منافع ملموسة[48].

ب- الشراكة اليابانية- الهندية: وقع رئيس الوزراء الياباني عقب زيارته للهند عام 2005، بياناً مشتركاً للشراكة اليابانية الهندية في العصر الأسيوي الجديد، والتوجه الاستراتيجي للشراكة العالمية بين الطرفين، وألتي على أثرها أصبحت اليابان ثالث أكبر مستثمر في الاقتصاد الهندي، حيث أسهمت بنسبة (7.2%(من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند خلال المدة (2000-2019)، وبلغت نسبة واردات الهند من اليابان حوالي (12.77) مليار دولار للعام (2018-2019)، مما يجعلها رابع عشر شريك مستورد للهند[49]، وقد تم عقد الشراكة الرقمية بين الدولتين عام 2018، وذلك اثناء زيارة الرئيس الهندي لليابان من أجل تعزيز المبادرات الجديدة للتعاون في مجالات التكنولوجيا والعلوم[50]، وتتضح أهمية الشراكة الاقتصادية بين اليابان والهند، بسبب الأوضاع والتوترات التي عمت القارة الآسيوية مؤخراً، فتوجه الصين للتوسع والهيمنة في آسيا وافريقيا عن طريق مبادرة الحزام والطريق، والممر الصيني الباكستاني، تثير

(46) مشاور صيفي، مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية: أهم السيناريوهات و انعكاساتها على العالقات الدولية، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة احمد دراية، المجلد20، الجزائر، العدد(4)، 2021، ص117.

(47) زياد يوسف حمد الدليمي، التوازن الاقتصادي والسياسي واثـره على العلاقات الروسية الصينية بعد 2001، مجلة سياسة دولية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد(1)، 2019، ص106.

(48) BP Statistical Review of World Energy 2019: an unsustainable path, (68 edition), 2019.

(49) لجين مصطفى إسماعيل، الشراكات الاقتصادية الدولية المعاصرة وتوازن القوى في اسيا نماذج مختارة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، 2021، ص 136.

(50) براكريتي غوبتا، تقارب هندي ياباني مقابل المد الصيني، صحيفة الشرق الأوسـط، لندن، العدد(14173)، 2017/9/17.

قلق اليابان والهند وهو ما دفعها إلى التوجه نحو الشراكة لضرورة الموازنة مع القوة الصينية[51]، حيث تنظر الهند إلى الصين بأنها تقلل من فرصها الاقتصادية وتوسعها في المنطقة، بالرغم من المنافع ألتي يمكن أن تجنيها من مبادرة الحزام والطريق ومحاولات الصين لأقناعها بالانضمام للمبادرة، إلا أن الهند اختارت ان تنسج علاقات اكثر دفئاً مع اليابان في بناء خطوط برية وبحرية تنافس المبادرة الصينية[52].

(51) Brief Note on India-Japan Bilateral Relation, Available on: https://mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India-Japan_Bilateral_Brief_feb_2020.pdf, Accessed at: 32022/8/.

تنظر الهند إلى الصين بأنها تقلل من فرصها الاقتصادية وتوسعها في المنطقة، بالرغم من المنافع ألتي يمكن أن تجنيها من مبادرة الحزام والطريق ومحاولات الصين لأقناعها بالانضمام للمبادرة

ج- الشراكة الصينية- الإيرانية: وقع الطرفان اتفاقية شراكة استراتيجية في طهران بتاريخ 27 اذار2021، ودخلت حيز التنفيذ في 15 كانون الأول 2022، حيث تستمد هذه الشراكة أهميتها من توقيتها، حجم الأموال التي تشملها، ومداها الزمني الطويل، فضلاً عن تداعياتها الإقليمية والدولية، وتشمل أتفاقية الشراكة تقديم الصين استثمارات وخدمات امنية واقتصادية بقيمة (400) مليار دولار لإيران على مدى 25عاماً، مقابل أمدادات ثابتة من النفط الإيراني[53].

(52) محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، مصدر سبق ذكره، ص11.

(53) اتفاقية الشراكة الصينية الإيرانية.. التحديات والافاق، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، ص4.

وتنبع أهمية ايران بالنسبة للصين كونها تعد من أهم موردي الطاقة الموثوقين إلى الصين، ومحورية الموقع الإيراني بالنسبة لمبادرة الحزام والطريق الصينية كممر أساس ومهم لنقل البضائع الصينية إلى الشرق الأوسط وأسيا الوسطى وافريقيا وأوروبا، فضلاً عن استغلال الصين شراكتها مع ايران كورقة ضاغطة على الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على مكاسب في التنافس أو النزاعات التي تظهر بين حين واخر، وتنبع أهمية الصين بالنسبة لإيران كون الصين ليس لديها مشكلة في نقل التكنولوجيا الحديثة وخطوط الإنتاج الكاملة لإيران، فضلاً عن رغبة ايران في الحفاظ على علاقات ودية ووثيقة بشكل أكبر مع أكبر مشتر لصادراتها النفطية والبتروكيمياوية[54].

(54) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي واحمد شمس الدين ليلة، العلاقات الصينية- الإيرانية افاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد(11)، 2020، ص71.

د- الشراكة الهندية- الأمريكية: تعود جذور الشراكة بين الطرفين إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، فقد عمل الطرفان على

صياغة شراكة قوية، فتحولت العلاقات الثنائية إلى شراكة استراتيجية بعلاقات دفاعية وثيقة، وتدريبات عسكرية مشتركة، وحصول الهند على المساعدة الاقتصادية لتعزيز صعودها وعلى التكنولوجيا، في حين حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على شريك ديمقراطي قوي[55].

(55) Walter C. Ladwig III and Anit Mukherjee, India and the United States: The Contours of an Asian Partnership, Asia Policy, Vol.14, Washington, No.1, 2019, P.12.

وبدأت هذه الشراكة تعمل على تطوير العلاقات بين الطرفين، ففي عام 2005 واثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي لواشنطن، اعلن الطرفان عن عقدهم سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات منها (قانون التعاون السلمي النووي الأمريكي-الهندي)، والذي سمح بالتجارة النووية بين الشريكين بعد أن كان هنالك انقطاع استمر ثلاثة عقود، تحظى هذه الشراكة بقول ودعم كلا الطرفين، يعود ذلك لارتفاع نسب المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين الطرفين في أسيا والمحيط الهادئ، إذ تعد الهند شريكاً مهماً وقوياً في أسيا، وكونها تعد أسواقاً جديدة امام الشركات الأمريكية الخاصة[56]

(56) تلا عاصم، الاستراتيجية الامريكية في إقليم جنوب اسيا، مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد(20)، 2012، ص12.

أما الشراكة الاقتصادية فقد بدأت عند تولي الرئيس باراك اوباما للحكم عام 2008، حيث عمد الطرفان بتعزيز التعاون في مجالات عدة، كتعزيز التعاون السياسي والعسكري، والتعليم والاقتصاد والتكنولوجيا، مما يعكس رؤية كل طرف للآخر بأنه شريك استراتيجي مهم[57].

إذ تعد الهند شريكاً مهماً وقوياً في أسيا، وكونها تعد أسواقاً جديدة امام الشركات الأمريكية الخاصة

(57) عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الاسيوية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص105.

2- الشراكات الاقتصادية المتعددة

تقوم الشراكة المتعددة على أساس التعاقد بين الأطراف، من أجل التعاون لتحقيق مجموعة من الأهداف لا يمكن الوصول اليها أو تحقيقها بالشكل المنفرد أو بالشكل الثنائي، ومن أهم الشراكات الاقتصادية المتعددة الأطراف ما يأتي:

أ- اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادي: تم التوقيع على الاتفاقية التجارية عام 2018، تضم كلاً من اليابان وكندا استراليا

وماليزيا والمكسيك البيرو ونيوزيلاندا وسنغافورة وفيتنام وبروناي وتشيلي، تمضي الاتفاقية بشكل أبعد بكثير من مجرد رفع الحواجز الجمركية، ليطبع قواعد التجارة في القرن الواحد والعشرين. فهي تعمل على رفع الحواجز غير الجمركية، مثل فتح الدول الأعضاء استدراجات العروض الوطنية أمام الشركات الأجنبية بدون إعطاء الأفضلية لشركاتها الوطنية، وتحدد قواعد مشتركة للتجارة الإلكترونية والخدمات المالية، واحترام قانون العمل كم نصت عليه قواعد منظمة العمل الدولية[58].

ب- اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP): شكل (15) اقتصاداً آسيوياً اكبر منطقة تجارة حرة في العالم، في صفقة تدعمها الصين، وتغيب فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تضم الاتفاقية دول الأسيان العشر، فضلاً عن كلاً من (الصين، اليابان، استراليا، نيوزيلاندا، كوريا الجنوبية)، تم اطلاق المفاوضات على الاتفاقية عام 2012، انسحبت الهند من المفاوضات في عام 2019، وفي عام 2020 تم التوقيع عليها في قمة افتراضية عبر رابط فديو في العاصمة الفيتنامية هانوي، ودخلت حيز التنفيذ في 1كانون الثاني 2022، وصفت الاتفاقية بأنها أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم، تهدف إلى تحقيق شركة اقتصادية شاملة بين الدول الأعضاء[59].

ج- الشراكة الدولية للتعاون في مجال كفاءة الطاقة (IPEEC): تأسست الشراكة عام 2009، وتتألف من مجموعة الثماني (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، وكندا)، والمفوضية الأوروبية، فضلاً عن الصين والبرازيل والهند والمكسيك وكوريا الجنوبية وأستراليا، الهدف الرئيس لهذه الشراكة تبادل الخبرات، واستخدام التكنولوجيا من أجل الرفع من كفاءة الطاقة[60].

د- الاطار الاقتصادي من أجل الرخاء: اعلن الرئيس الأمريكي (جو بايدن) في 23 أيـار2022 عن شراكة اقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ، تتضمن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مع (11) دولة

(58) الشراكة عبر المحيط الهادئ اتفاق طموح حتى بدون الولايات المتحدة، متوفر على الرابط الاتي: https://www.france24.com/ar/20181031، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2022/8/4.

(59) عادل علي، اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.. رؤية تحليلية، مجلة افاق اسيوية، بورسعيد، الـعـدد(7)، 2021، ص261

(60) Stanford Harrison, The International Partnership for Energy Efficiency Cooperation (IPEEC): Promoting Energy Efficiency In Major Economies, Available on: https://www.iea-ebc.org/Data/Sites/1/media/docs/FBF/fbf_2017_presentations/iea-fbf-october-2017-presentation-stanford-harrison-ipeec.pdf, Accessed at: 42022/8/.

أخرى، ولم يذكر الدول المنضمة لهذه الاتفاقية، إلا أن التقديرات تشير إلى أن الصين ستكون خارج هذه الشراكة، التي تمثل برنامجاً لربط دول المنطقة بشكل أوثق، وبيان معايير مشتركة في مجالات تشمل مرونة سلسلة التوريد والطاقة النظيفة والبنية التحتية والتجارة الرقمية[61].

(61) أحمد عبداوة، الولايات المتحدة تدشن شراكة اقتصادية في آسيا والهادئ، متوفر على الرابط الاتي: https://medina-tv.com/archives/12243، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2022/8/4.

الاطار الاقتصادي من أجل الرخاء: اعلن الرئيس الأمريكي (جو بايدن) في 23 أيار2022 عن شراكة اقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ، تتضمن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مع (11) دولة أخرى

الخاتمة:

أن القوى الآسيوية اتجهت نحو التحالفات والتكتلات الاقتصادية والشراكات كآلية من أجل التصدي للتحديات او الحد من وقعها، فضلاً عن تحقيق المصالح والتوسع الخارجي، والحفاظ على البقاء في ظل نظام دولي يتسم بالهيمنة، فكلما زادت التحالفات والشراكات والتكتلات الاقتصادية كلما زادت قوة الدولة سياسياً واقتصادياً، وزادت مقدرتها على احتلال مكانة مؤثرة اقليمياً ودولياً.

المصادر:

1- صفاء حسين علي، النظام السياسي في ظل التحالفات الدولية التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد10، العراق، العدد(36)، 2021، ص149.

2- كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي فيي منطقة شرق اسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(23)، 2004، ص41.

3- محمد صالح ربيع، مهيمن عبدالحليم، القوى الإقليمية والدولية وتأثيراتها في السياسة الصينية: رؤية جيوبولوتيكية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(59)، 2019، ص5.

4- زنيكان زو لي وميهيلا بابا، المحور المناهض للدولار خطط روسيا والصين لتجنب القوة الاقتصادية الامريكية، ترجمة: عمار كريم، مركز الرافدين للحوار، العراق، العدد(4)، 2022، ص5-4.

5- زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2013، ص153.

6- الحسين الزاوي، افاق التحالف الأمريكي الياباني، صحيفة الخليج، العدد(14801)، الشارقة، 2021/8/27.

7- شهد وليد، العلاقات الامريكية- الصينية (التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية)، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص294.

8- Enrico D'Ambrogio, The Quad: An Emerging Multilateral Security Framework of Democracies in The Indo-Pacific Region, European Parliamentary Research Service, Brussels, 2021, P.1.

9- محمد سنان، الحوار الرباعي: الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، السعودية، العدد(24)، 2017، ص86.

10- Enrico D'Ambrogio, The Quad: An Emerging Multilateral Security Framework of Democracies inThe Indo-Pacific Region, Op. Cit, P.2.

11- Japan India The Quad: Security Cooperation Among the United States and Australia, Congressional Research Service, Washington, 2022, P.1.

12- محمد سنان، الحوار الرباعي: الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا، مصدر سبق ذكره، ص88.

13- تحالف كواد يطمح بحضور بايدن إلى توحيد الصفوف لمواجهة بكين، صحيفة العرب، العدد12422، 2022/5/21.

14- مصطفى العبدالله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، 2014، ص52.

15- خالقي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق اسيا(الأسيان) «نموذج الدول النامية الإقليمية المفتوحة»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد5، الجزائر، العدد(6)، 2009، ص82.

16- بيانات صادرة عن البنك الدولي، متوفرة على الرابط الاتي: https://data/country/org.worldbank/، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 30/7/2022.

17- Joseph Y. Cheng, China-ASEANA Economic Co-operation and The Role of Provinces, Journal of Contemporary Asia, Purdue University,

Vol.43, India, N.2, 2013, P.322.

18- Xue Gong, The Belt & Road Initiative and China's influence in South-east Asia, S. Rajaratnam School of International Studies (RSIS), Nanyang Technological University, Vol.32. Singapore, N.4, 2018, P.8.

19- Joseph Y. Cheng, China-ASEANA Economic Co-operation and The Role of Provinces, Op. Cit, P.323.

20- Rizal Sukma and Yoshihide Soeya, Beyond 2015 ASEAN-Japan Strategic Partnership for Democracy Peace and Prosperity in Southeast Asia, Japan Center for International Exchange, Tokyo, 2013, P.17.

21- فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في اسيا توازنات بلا تحالفات، مصدر سبق ذكره، ص318.

22- محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، مصدر سبق ذكره، ص9.

23- فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص319.

24- صادق امين ومحمد بلعيشة، التكامل الاقتصادي العابر للقارات في ظل الإقليمية المفتوحة نموذج منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا والمحيط الهادي، مجلة قضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد(9)، برلين، 2021، ص94.

25- صادق امين ومحمد بلعيشة، التكامل الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص98.

26- Harsh V. Pant, The Brics Fallacy, The Washington Quarterly Magazine, Center Of Strategic And International Studies, Vol.36, Washington, N.3, 2013, P.93.

27- ماهر إبراهيم القصير، تكتل بريكس (نشأته، أقتصادياته، أهدافه)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص12.

28- مصطفى يوسف كافي واحمد يوسف دودين، التكتلات الاقتصادية الدولية، ط1، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص172.

29- باسكال ريغو، البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)، القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: طوني سعادة، سلسة كتب مترجمة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ص171.

30- نوار جليل هاشم، أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الامريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2020، ص62.
31- خالد المصري ومناف محمد علوش، دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي «البريكس» انموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد38، اللاذقية، العدد(3)، 2016، ص455.
32- ليلى عاشور وسالي موفق، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس(BRICS) انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العددان(45-46)، 2016، ص41.
33- ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل بريكس، مصدر سبق ذكره، ص254.
34- بوحادة ساره وبلحميتي امل، دور الهند في مجموعة البريكس كقوة صاعدة في النظام الدولي، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الهند القوة الدولية الصاعدة الابعاد والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص30.
35- سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية: منظمة شنغهاي انموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة بومرداس، المجلد9، الجزائر، العدد(2)، 2020، ص160.
36- جمال مظلوم، التعاون الصيني الروسي في أطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد(146)، 2006، ص62.
37- - شريفة فاضل بلاط، تجمع شنغهاي: قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي، مجلة افاق اسيوية، جامعة بورسعيد، مصر، العدد(8)، 2021، ص40.
38- كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، ط1، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص414.
39- فهد مزبان خزار، الاهيمية الجيوبولتيكة لمنظمة شنغهاي واثرها في السياسة الدولية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة اداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، العدد(65)، 2013، ص222.
40- سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني، مصدر سبق ذكره، ص161.
41- عبد الحق دحمان، التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

الدوحة، العدد(92)، 2015، ص97.
42- سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية: منظمة شنغهاي انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص168.
43- شريفة فاضل بلاط ، تجمع شنغهاي، مصدر سبق ذكره، ص39.
44- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، ط1، دار الفكر، دمشق، 2008، ص13.
45- رنا مولود شاكر، العلاقات الامريكية التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(12)، 2018، ص162.
46- مشاور صيفي، مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية: أهم السيناريوهات و انعكاساتها على العالقات الدولية، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة احمد دراية، المجلد20، الجزائر، العدد(4)، 2021، ص117.
47- زياد يوسف حمد الدليمي، التوازن الاقتصادي والسياسي واثره على العلاقات الروسية الصينية بعد 2001، مجلة سياسة دولية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد(1)، 2019، ص106.
48- BP Statistical Review of World Energy 2019: an unsustainable path, (68 edition), 2019.
49- لجين مصطفى إسماعيل، الشراكات الاقتصادية الدولية المعاصرة وتوازن القوى في اسيا نماذج مختارة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، 2021، ص 136.
50- براكريتي غوبتا، تقارب هندي ياباني مقابل المد الصيني، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد(14173)، 17/9/2017.
51- Brief Note on India-Japan Bilateral Relation, Available on: https://mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India-Japan_Bilateral_Brief_feb_2020.pdf, Accessed at: 3/8/2022.
52- محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، مصدر سبق ذكره، ص11.
53- اتفاقية الشراكة الصينية الإيرانية.. التحديات والافاق، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، ص4.

54- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي واحمد شمس الدين ليلة، العلاقات الصينية-الإيرانية افاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد(11)، 2020، ص71.

55- Walter C. Ladwig III and Anit Mukherjee, India and the United States: The Contours of an Asian Partnership, Asia Policy, Vol.14, Washington, No.1, 2019, P.12.

56- تلا عاصم، الاستراتيجية الامريكية في إقليم جنوب اسيا، مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد(20)، 2012، ص12.

57- عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص105.

58- الشراكة عبر المحيط الهادئ اتفاق طموح حتى بدون الولايات المتحدة، متوفر على الرابط الاتي: https://www.france24.com/ar/20181031، تم الاطلاع عليه بتاريخ:4/8/2022.

59- عادل علي، اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.. رؤية تحليلية، مجلة افاق اسيوية، بورسعيد، العدد(7)، 2021، ص261

60- Stanford Harrison, The International Partnership for Energy Efficiency Cooperation (IPEEC): Promoting Energy Efficiency In Major Economies, Available on: https://www.iea-ebc.org/Data/Sites/1/media/docs/FBF/fbf_2017_presentations/iea-fbf-october-2017-presentation-stanford-harrison-ipeec.pdf, Accessed at: 4/8/2022.

61- أحمد عبداوة، الولايات المتحدة تدشن شراكة اقتصادية في آسيا والهادئ، متوفر على الرابط الاتي: https://www.tv-medina.com/archives/12243، تم الاطلاع عليه بتاريخ:4/8/2022.